Jordan PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

بيـــــان

السكرتير الأول محمد النسور

أمـــــام
اللجنة الثالثة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين

حـــول بنـــد
"النهـــوض بـــالمـــرأة"

نيـــويـــورك
2010/10/11

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس Michel Tommo Monthe

أود في البداية وكوني أخذ الكلمة لأول مرة امام اللجنة أن أتقدم منكم بالتهنئة على اختياركم لرئاسة اللجنة مؤكدين لكم تعاون وفد بلادي التام لانجاح اعمال اللجنة على الوجه الأمثل. كما ويؤيد وفد بلادي ما جاء في كلمة مجموعة الـ 77 والصين والتي القاها ممثل اليمن الموقر.

السيد الرئيس
الزملاء اعضاء اللجنة

تولي بلادي اهمية قصوى لمسألة تمكين المرأة، وقد شهد النظام التشريعي الأردني تطورات مهمة في الآونة الأخيرة تمثلت في مراجعة الأردن لبعض التحفظات على معاهدة مناهضة التمييز ضد المرأة CEDAW. وسحب بعضها، إضافة إلى تعديل قانون الانتخابات العامة بهدف الكوتا ومضاعفة عدد المقاعد في البرلمان الأردني المخصصة للمرأة من ستة إلى أثنا عشر مقعداً. ونأمل من هذا اعطاء المزيد من الزخم لمسيرة تمكين المرأة واشراكها في اتخاذ القرار والرقابة والتشريع. والأردن عاقد العزم على الاستمرار بمراجعة كافة الأطر القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بالمرأة. وبما يهدف إلى زيادة تمكينها من ناحية قراراها المستقل وفقاً للضوابط الاجتماعية والثقافية التي يمتاز بها الأردن والاقليم المحيط به.

وفي هذا الصدد أيضاً، فقد تم وقبل ايام تعديل بعض احكام قانون الاحوال الشخصية لمنح المرأة المزيد من الحقوق خاصة ما يتعلق بطلب الطلاق دون التفريط في الحقوق الاقتصادية المترتبة على ذلك، وكذلك رفع سن الموافقة على الزواج إلى ما لا يقل عن 18 عاماً، أما في مجال توفير المزيد من الحماية للأطفال، فقد منح القانون الجديد المرأة المزيد من حق الحضانة لأطفالها، كما لا تفوتني الإشارة إلى إجراءات الحكومة الأردنية الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر، حيث شرعت الحكومة مؤخراً قانون مكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، وعملت على إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر برئاسة وزير العدل، التي

تبنت من جانبها إستراتيجية وطنية شاملة ومتعددة الأبعاد لمكافحة الاتجار بالبشر بالشراكة مع المجتمع المدني.

وضمن إجراءات توفير الحماية للنساء من ضحايا العنف، تم إنشاء مركز لضحايا العنف من النساء أو المهددات بالعنف، لتوفر الدعم والحماية والخدمات المتكاملة لهن، وكذلك وضع آلية لتحقيق المصالحة. كما تم إنشاء الخط الساخن لتسهيل الإبلاغ عن حالات العنف.

وأما فيما يتعلق بما يسمى بـ "جرائم الشرف"، وعلى الرغم من محدوديتها، تتعامل الجهات المختصة في الأردن مع هذه الجرائم بجدية، حيث تم تخصيص محكمة جنائية للتعامل معها، والتي بدأت بتشديد العقوبات ضد مرتكبي هذه الجرائم.

السيد الرئيس

إن الأردن يعتبر انشاء الكيان الخاص بالمرأة في الأمم المتحدة UN- Women خطوة كبيره في سبيل دعم الجهود والمؤسسات الدولية الرئيسية المعنية بالمرأة لخدمة تمكين المرأة واخذ قضاياها بعين الاعتبار عند صياغة السياسات والخطط ذات العلاقة في الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، فإن الأردن يرحب باختيار فخامة الرئيسة Michelle Bachelet لقيادة هذا الكيان وتحقيق الاهداف المرجوه منه.

وأخيراً، السيد الرئيس، فأننا وبمناسبة مرور عشر سنوات على صدور قرار مجلس الأمن (1325) والذي يشكل منطلقاً هاماً في انخراط مجلس الأمن في القضايا الانسانية وصيانة حقوق الإنسان باعتبارها من ركائز السلم والأمن الدوليين، نود أن نؤكد موقف الأردن الرافض لتكرار المأسي الإنسانية التي استهدفت النساء والأطفال، وبالتالي فإن تمكين المرأة يستلزم اولاً تحريرها من العنف بكافة اشكاله، والأهم تحريرها من الاحتلال وما يتركه فيها وفي محيطها من يأس وتنامي لمشاعر الغضب وهذه كلها تعيق ليس فقط تمكين المرأة بل كيوننتها وإنسانيتها. وعليه فأننا نأمل أن يركز كيان المرأة UN- Women على الاوضاع التي تعيشها المرأة العربية تحت الاحتلال .

وشكراً سيدي الرئيس